



**Organisation Internationale pour les pays les moins avancés (OIPMA)
The International Organization for the LDCs (IOLDCs)**

ورقة عمل حول

**المعلومات المضللة ذات الدوافع السياسية والادعاءات الكاذبة التي يكرسها الإخوان المسلمون
وتأثيرها على صنع القرار الدولي**

أعدت المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً ورقة العمل هذه كمساهمة في مواجهة التحديات والتعقيدات التي تسببها المعلومات المضللة، واستجابة لتقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بشأن التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير، الذي ناقشه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال دورته السابعة والأربعين.

وأوضحت أيضاً بأن تقريرها "لا يزعم أنه شامل في مضمونه أو توصياته. فهو لا يشمل، على سبيل المثال، مسألة حملات التضليل الإعلامي التي توجهها دولة أو جهات فاعلة ترعاها الدولة إلى سكان دول أخرى، لأن هذا الموضوع معقد يتطلب من المشاورات والتفكير أكثر مما يسمح به الحيز الزمني المتاح لإعداد هذا التقرير."

كما أكدت فيه "أن الأثر السلبي للتضليل الإعلامي لا يمكن إنكاره ويجب التصدي له. ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان مضاداً قوياً وإطاراً لصياغة المعالجات." وأضافت أن "الغرض من التقرير هو فتح حوار مع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء والشركات والمجتمع المدني، والمساهمة في المناقشات الجارية في مختلف المنتديات بهدف زيادة صقل النتائج والتوصيات ومتابعة تنفيذها."

لقد شهدنا في الأعوام الأخيرة انتشار المعلومات الكاذبة والمضللة بشكل لم يسبق له مثيل، ففي حالة كوفيد-19، يمكن أن تكون المعلومات منقذة للحياة بالمعنى الحرفي للكلمة - عندما تكون صحيحة، أما المعلومات المضللة فإنها لا تساعد المتابعين، بل يمكن أن تزيد الأمور سوءاً، كما يمكن أن تكون قاتلة، ومثل الفيروسات يمكن أن تنتشر المعلومات المضللة المتعلقة بالقضايا السياسية

والاجتماعية وحقوق الإنسان على نطاق واسع، مما يتسبب فيما يسمى وباء معلومات مدمرة ومثيرة للانقسام، بما في ذلك "المعلومات الخاطئة العميقة والمعلومات الخاطئة"، التي يمكن أن تعطي صورة مشوهة للواقع.

ففي مجال حقوق الإنسان، يمكن أن يكون للتضليل الإعلامي على الإنترنت عواقب وخيمة على حقوق الإنسان خاصة وقد مكنت التكنولوجيا الرقمية جهات فاعلة مختلفة من إحداث سبل للمعلومات الزائفة أو المتلاعب بها ونشر تلك السبل وتضخيمها بدوافع سياسية أو إيديولوجية أو تجارية على نطاق واسع لم يسبق لها مثيل. وكثيراً ما تنخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، في نشر الأخبار والروايات الكاذبة كجزء من دعايتها لتعميق التطرف.

غالبًا ما يكون لدى بعض المنظمات والأحزاب والكيانات من غير الدول ومن يقف وراءها من دول ومؤسسات العديد من الدوافع الشائنة بما فيها الدوافع السياسية الكامنة وراء فبركة ونشر معلومات مزيفة، وادعاءات كاذبة ومضللة عن قصد لإيذاء أو إلحاق الضرر، بالدولة أو المنظمة أو الشخصية العامة، مما يؤثر ذلك سلباً على سمعة الشخص أو الدولة أو الكيانات من غير الدول، كما يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على صنع القرار الدولي.

وهكذا، أصبحت هذه الظاهرة موضوعاً عالمياً مثيراً للقلق ففي 3 مارس 2017 اجتمع في فيينا مراقبو حرية التعبير في جميع أنحاء العالم شارك فيه كل من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، إلى جانب ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات والعديد من نظرائهم وأصدروا إعلاناً مشتركاً حول الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والدعاية. ويحدد الإعلان المشترك بشأن حرية التعبير و"الأخبار المزيفة" والتضليل والدعاية مبادئ رئيسية مستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان لإرشاد الدول والشركات وغيرها.

كما أكدوا فيه على "خطورة الانتشار المتزايد للمعلومات المضللة (التي يشار إليها أحياناً باسم "الأخبار الكاذبة" أو "الأخبار الزائفة") والتي تغذيها كل من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، مشيرين إلى أن بعض أشكال المعلومات المضللة والدعاية قد تضر بسمعة الأفراد وخصوصياتهم، أو تعرض على العنف أو التمييز أو العداوة ضد مجموعات محددة في المجتمع، وشددوا على الحاجة إلى التصدي لنشر المعلومات الإجرامية والمعلومات المضللة، التي يمكن تصميمها للتحريض على

العنف والكرهية والتمييز والعداء، وطالبوا الدول ألا تصدر أو ترعى أو تشجع أو تنشر المزيد من البيانات التي يعلموا أنها كاذبة.¹

في 2 يوليو 2021 أجرى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حواراً تفاعلياً مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي حول مخاطر التضليل الإعلامي على حقوق الإنسان حيث أوصت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، "بأنه يجب على الدول الامتناع عن رعاية أو نشر معلومات مضللة، وان حرية التعبير لم تكن حقاً مطلقاً.

في 14 يوليو 2021 أصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً خلال دورته السابعة والأربعون تضمن فقرة جديدة بعد الفقرة الحادية عشرة من المنطوق نصت على الآتي "يشدد على الحاجة إلى التصدي، بطريقة تمتثل للالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لنشر المعلومات الإجرامية والمعلومات المضللة، التي يمكن تصميمها للتخريب على العنف والكرهية والتمييز والعداء، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والقوالب النمطية السلبية والوصم.

هناك قلق عالمي متزايد من انتشار المعلومات المضللة، ففي الولايات المتحدة قامت مجموعة من مراكز البحوث والمؤسسات والمنظمات الأمريكية بتوجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن تطالبه فيها اتخاذ إجراءات عملية لمحاربة المعلومات المضللة عبر الإنترنت باعتبارها تشكل تهديداً متعدد الجوانب، وعبروا عن دعمهم لاتخاذ خطوات فورية في هذا المجال لصد المعلومات المضللة كأولوية شاملة.²

تطرقت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في تقريرها في الفقرة 19 من تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته السابعة والأربعين إلى أنه "غالبا ما تنخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، في نشر الأخبار والروايات الكاذبة كجزء من دعايتها لتعميق التطرف وتجنيد الأعضاء. وتزيد الأبعاد الأمنية واستجابات الدول المفترطة إليها الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان."³

¹ www.osce.org/files/f/documents/6/8/302796.pdf

² <https://pen.org/letter-white-house-must-establish-disinformation-defense-and-free-expression-task-force/>

³ A/HRC/47/25

وفي ورقة العمل هذه، نسلط الضوء على دور التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في زعزعة الأمن والاستقرار في العديد من بلدان الشرق الأوسط باعتباره من أهم الفاعلين من غير الدول الذين نجحوا في استخدام ماكنتهم الإعلامية الضخمة في تضليل الرأي العام المحلي، الإقليمي والدولي، خاصة وقد أصبح هذا التنظيم منذ عام 2012 منظمة عالمية مترامية الأطراف التي مكنتهم من نشر أيديولوجيتهم الدينية العابرة للحدود، وهي أيديولوجية لا تعترف أصلاً بالدولة الوطنية، ولا بالحدود مع الدول.

وقبل ان نتطرق الى أبعاد وخطورة التضليل الذي أصبح جزء مكملاً لحملات الإخوان المسلمين وحرهم المعلنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضد دول بعينها، ينبغي ان نستعرض قبل ذلك وبيجاز بعض الحقائق والحيثيات التي تثبت العلاقة الوثيقة بين الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية، لما لتلك العلاقة من مخاطر أدت الى جذب الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية عبر المعلومات المضللة التي تبثها الماكنة الإعلامية التابعة للإخوان المسلمين، ونوجزها بالآتي:

الحقيقة الأولى: أن الخط الفكري للإخوان المسلمين متحالف تمامًا مع الخط الأيديولوجي للقاعدة، حيث أدى مفهوم الجهاد المدني الذي يتبناه الإخوان إلى مفهوم ما يسمى بالجهاد المسلح أو العسكري لتحقيق أهدافه، بما في ذلك الاستيلاء على السلطة وإقامة الخلافة الإسلامية.

الحقيقة الثانية: أن الإخوان المسلمين هم المحرك الرئيسي لانتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في العراق وأفغانستان واليمن وباكستان ونيجيريا وسوريا وليبيا ومصر والصومال وأخيراً في منطقة الساحل، حيث أن شبكة العلاقات التي تربط التنظيمات التكفيرية والمتطرفة كالقاعدة وداعش و أنصار بيت المقدس و بوكوحرام بالإخوان المسلمين قد تجاوزت الالتقاء الأيديولوجي إلى تقديم الدعم والمساندة.

الحقيقة الثالثة: لقد أثبتت الأحداث أن كل زعيم إرهابي سواء في الجهاد الإسلامي أو داعش أو القاعدة أو بوكو حرام كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين في الماضي والإخوان المسلمين من أهم مصادر القاعدة. حيث أصبح عبد الله عزام الزعيم السابق للإخوان المسلمين في فلسطين ، مديراً لحشد وتنظيم وتجنيدهم المجاهدين في أفغانستان ، ولعب دوراً كبيراً في حياة بن لادن.

الحقيقة الرابعة: كشفت وثائق خاصة بزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، أفرجت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ضمن نحو 470 ألف ملف، كانت قد حصلت عليها بعد الغارة

التي نفذتها قوات البحرية الأمريكية عام 2011 على مجمع بن لادن في باكستان، عن علاقة تنظيم القاعدة وزعيمه السابق بجماعة الإخوان المسلمين، حيث اعترف في مذكرات شخصية بخط يده بأنه كان منتمياً للإخوان المسلمين. وبحسب ما جاء في إحدى صفحات مذكراته، قال بن لادن: "لقد كنت ملتزماً مع جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من مناهجهم المحدودة"، مؤكداً أنه «لم يكن ثمة جهة ترشدني كما يفعل الإخوان».

الحقيقة الخامسة: أن أبو بكر البغدادي الذي نصب نفسه خليفة لداعش، كان قد التحق بجماعة الإخوان المسلمين أسوةً بعمه "إسماعيل البدري" وأخيه "جمعة" عندما كان في المرحلة الجامعية.

الحقيقة السادسة: أن من شخصيات القاعدة "خالد شيخ محمد" مهندس هجمات الحادي عشر من سبتمبر. الذي انضم إلى جماعة الإخوان في سن السادسة عشر اقتداءً بأخيه الأكبر، عاد من الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء دراسته في الهندسة في 1984 وسافر بعدها إلى باكستان مع أخيه ليتم التواصل بذلك مع القاعدة.

الحقيقة السابعة: أن عدد من قيادات ومرجعيات الإخوان المسلمين الحاليين بمن فيهم الشيخ عبد المجيد الزنداني مرشد حزب الإصلاح السياسي الإخواني في اليمن المتهم بالتعاون مع أسامة بن لادن في 2004. كذلك القيادي الإخواني محمد جمال خليفة التي قتت السلطات الأمريكية القبض عليه لتورطه في تفجير مبنى التجارة العالمي في 1993، وكذا محمد حكمت وليد الذي رفض في حوار له مع قناة الجزيرة وصف جهة النصرة أو تنظيم داعش بالجماعات الإرهابية.

كل تلك الحثثيات تؤكد على أن الإخوان المسلمين يشكلون مصدراً أساسياً للجماعات الإرهابية التي عادة ما تبث المعلومات المضللة لتحقيق أهدافها. وقد سبق أن أشارت المقررة الخاصة في تقريرها أنه "كثيراً ما تنخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، في نشر الأخبار والروايات الكاذبة كجزء من دعايتها لتعميق التطرف وتجنيد الأعضاء، وتزيد الأبعاد الأمنية واستجابات الدول المفرطة إليها الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان".⁴

وهكذا، أصبح واضحاً لنا خلفية وخطر وأهداف وأبعاد المعلومات المضللة الإعلامية التي تنطلق من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أظهرت الأحداث أن جماعة الإخوان المسلمين أثبتت قدرتها الفائقة كعامل مؤثر في مجال المعلومات المضللة الذي تجاوزت سرعة انتشارها وطبيعية

⁴ A/HRC/47/25

مضمونها لتصبح عاملاً رئيسياً وجاذباً للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية ، مما يؤجج الصراعات والخصومات السياسية والانقسامات الطائفية في العديد من الدول العربية.

ففي مصر، تمكن الإخوان المسلمون من تسخير الشبكة العنكبوتية عبر عدد كبير من المواقع الإلكترونية الناطقة سواء باسمهم، أو باسم مؤيديهم أو عبر الألاف من الحسابات المجهولة التي أصبحت تمثل وسيلة رئيسية في عمليات التضليل والترويج والحشد والتجنيد ونشر الأفكار التي تخدم أجندتهم، كما تبين في انتفاضات ما أطلق عليه اسم الربيع العربي، حيث لعب التضليل الإعلامي دوراً رئيسياً في استيلائهم على الحكم مع انتخاب محمد مرسي قبل ازاحته عام 2013.

وفي ليبيا لعب التضليل الإعلامي الذي يبثه الإخوان المسلمون دوراً بارزاً في استقطاب الشباب عبر زرع روح التطرف وتأجيج الصراعات التي قادت الى حرب أهلية مُنْهَكة قادتها الميليشيات الإخوانية لتجعل من ليبيا ملاذاً آمناً للمرتزقة والجماعات الإرهابية.

وهكذا بالنسبة لتونس، فبالرغم من الإجراءات الدستورية الأخيرة التي اتخذها الرئيس التونسي بتقليص نفوذ حركة النهضة (فرع الإخوان المسلمين) لا يزال التضليل الإعلامي يستخدم من جانب هذه الحركة للحفاظ على تأثيرها لدى الرأي العام التونسي والخارجي.

أما في شبه الجزيرة العربية فقد أصبح التضليل الإعلامي جزءاً مكملًا لعملية الصراع القائم كما هو الحال في اليمن، عندما كرس الإسلام السياسي عملية التضليل الإعلامي لتشمل دول أخرى في المنطقة.

ففي الوقت الذي يستخدم فيه الحوثيون التضليل لتكريس أجندتهم المتطرفة ، حيث يعتقدون بأن زعيم المتمردين الحوثيين في اليمن عبد الملك الحوثي باعتباره من نسل علي ، ابن عم النبي محمد، ولذا فإن له الحق في قيادة اليمن كإمام - خليفة معين من الله بسبب ذريته من النبي محمد. كما نشهد انتشار شعارهم ذو التضليل الأيديولوجي في ملصقاتهم التي تقول: "الله أكبر ، الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل ، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام".

ومن جانب آخر، فإن حزب الإصلاح (فرع الإخوان المسلمين في اليمن وصانع القرار في الحكومة الشرعية) يبذل قصارى جهده في محاربة المجلس الإنتقالي الجنوبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بسبب مواقفهما المناهضة لأجندته المتطرفة الرامية الى تحقيق إقامة دولة الخلافة الإسلامية.

كما تعلمون فإن المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً تولي أهمية بالدول الأقل نمواً خاصة تلك التي تعاني من الصراعات كما هو الحال في اليمن. وعندما بدأنا في متابعة الادعاءات حول الانتهاكات في جنوب اليمن، وجدنا في سياق البحث أن هناك هجوم شرس موجه بالدرجة الأولى ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء من خلال الآلة الإعلامية لجماعة الإخوان المسلمين، أو من خلال منظماتهم غير الحكومية، متهمين إياها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في جنوب اليمن.

علاوة على ذلك، فإن هذه المعلومات المضللة والادعاءات الكاذبة والملفقة ذات الدوافع السياسية التي أطلقتها جماعة الإخوان المسلمين ضد الإمارات وجدت طريقها إلى أهم المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من أنظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي تبنتها، مما شجعنا على مواصلة دراسة و توسيع البحث حول هذه الحملة المضللة لتشمل تقصي حقيقة الإدعاءات لتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها.

لذلك، ستركز ورقة العمل على معالجة أمثلة لبعض الادعاءات والمعلومات المضللة بما في ذلك خلفيتها ودوافعها وأبعادها التي استهدفت دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي هذا السياق، ينبغي أن نتناول أمثلة التضليل الإعلامي الذي قامت به جماعة الإخوان ونجاحاتها في تضليل واستقطاب الرأي العام الدولي ضد المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، ونلخصها على النحو التالي:

أولاً: عبر حملات التضليل التي تشنها قناة الجزيرة والقنوات التابعة للإخوان المسلمين ضد دولة الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي:

1. قناة الجزيرة:

تستهدف حملات التضليل التي تقوم بها مختلف برامج قناة الجزيرة الناطقة بالعربية المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات العربية المتحدة عبر تقديم معلومات كاذبة تلمع الجماعات الإرهابية المحظورة في الإمارات مستندة إلى جملة من الأكاذيب حول الحريات العامة والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفيما يلي نورد النموذجين التاليين:

- ففي حوار مع قناة DMC في 1 نوفمبر 2018 كشف الصحفي محمد فهيم المدير السابق لمكتب قناة الجزيرة في مصر، (وهو صحفي فاز بجائزة حرية التعبير بعد أن حكمت عليه المحكمة المصرية بالسجن في مصر بتهمة مساندة جماعة الإخوان المسلمين بسبب عمله الصحفي، وطالبت عدة منظمات حقوقية بإطلاق سراحه، لكنه أعفي عنه بعفو رئاسي

شمل مائة آخرين من المحتجزين)، أجاز بالنص " أن اغلب الذين يعملون في الجزيرة ذو مرجعيات اخوانية ومن حماس "وأضاف "كنت في واشنطن واطلعت على أن 19 عضوا من الكونجرس من الجمهوريين والديمقراطيين تقدموا بخطاب الى النائب العام يطلبون منه تسجيل قناة الجزيرة تحت قانون "فارا " الامريكي الذي ينص على أن أي وكالة اجنبية ينبغي ان تذكر مصدر وحجم التمويل وطبيعة نشاطها، وتضمنت الرسالة أن الجزيرة تدعم الإخوان المسلمين وجماعات ارهابية مثل جبهة النصرة والقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية، وأضافوا أن من حق المشاهد الامريكي ان يعلم انها ممولة من قطر وتأخذ تعليماتها منها".⁵

■ تحت عنوان الجزيرة منبر الارهاب الأول، نلاحظ في اليوتيوب فيديو عن قناة الجزيرة تم نشره في في 1 فبراير 2019 يتضمن مقاطع موجزة من مقابلات أجرتها الجزيرة مع بعض القيادات الإرهابية شملت كل من أسامة بن لادن، الذي هاجم فيه الولايات المتحدة، ويوسف القرضاوي الذي دعم فيه عبر الجزيرة التفجيرات الانتحارية، ومؤسس جبهة النصرة أبو محمد الجولاني الذي أعلن الانفصال عن داعش والانضمام الى القاعدة، وحسين محمد حسين الباحث في شئون الخلافة الإسلامية الذي أعلن خلال المقابلة مبايعته لأبو بكر البغدادي زعيم داعش عبر قناة الجزيرة.⁶

2. القنوات الفضائية: بعضها تابعة للحكومة الشرعية اليمنية، وتبث من الرياض، و أخرى تابعة لحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، وتبث من إسطنبول، جميعها تركز على شن حملة من الادعاءات المضللة ضد الإمارات العربية المتحدة و المجلس الانتقالي الجنوبي مثل قناة سهيل، قناة بلقيس، قناة يمن شباب، قناة المهرة، قناة سبأ، قناة الشرعية، قناة اليمن الفضائية، قناة عدن، قناة يمانية، قناة حضرموت، قناة المهرة، قناة السعيدة، قناة الإيمان، قناة المسيرة و قناة الساحات.

⁵ <https://www.youtube.com/watch?v=izt5myvCiyw>

⁶ <https://www.youtube.com/watch?v=zaZWHtCxCIU>

ثانياً: عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي:

توجد مئات الآلاف من الحسابات أغلبها وهمية لنشطاء الإخوان المسلمين والقاعدة وداعش ومنها المؤيدة للتنظيمات الإرهابية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما يوجد أيضا على تويتر عدد من المغردين السعوديين الذين أصبح شغلهم الشاغل توجيه رسائل تستهدف دولة الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي، ويعتبر الإخوان المسلمين أكثر التنظيمات الإرهابية استغلالاً لشبكة الإنترنت خصوصاً منصات التواصل الاجتماعي أبرزها "يوتيوب و تويتر".

وتفيد التقارير أن الإخوان المسلمين وداعش عملوا على تجنيد عناصر تقنية شبابية قريبة من عالم التكنولوجيا، وهو ما ساعد كثيراً في تنفيذ أجندتهم التي تشمل تشويه سمعة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي ونشر أفكاره لتحقيق مساعيم لتجنيد الشباب.

ثالثاً: عبر مجاميع مكونة من عشرات المنظمات الغير حكومية أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين على المستوى المحلي والإقليمي :

لعبت المنظمات المحلية والإقليمية التابعة للإخوان المسلمين دورا لا يستهان به في تضليل المنظمات الدولية الغير حكومية والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من خلال إرسال وتقدير تقارير ومعلومات مضللة ضد دولة الامارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث دفعت بالمنظمات والهيئات الدولية الى تبني ما يصل إليها دون التدقيق من حقيقة ودوافع تلك الادعاءات وإدراجها في تقاريرها وبياناتها وقراراتها.

لقد وصل الحد الى منح بعضا من هؤلاء الناشطين جوائز دولية، كجائزة مارتن اينالز لحقوق الإنسان لكل من المحامية هدى الصراري، ومحمد منصور تكريماً لهم باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان دون النظر الى حقيقة وخلفيات ودوافع نشاطهم ومن يقف خلفهم.

كما ينبغي ألا ننسى أن نذكر أنه منذ منح جائزة نوبل للسلام للسيدة توكل كرمان قد شجعها على مواصلة العمل في تأجيج الصراعات في بلدان الشرق الأوسط وفق أجندة الإخوان المسلمين، كان آخرها تغريدتها على تويتر الساعة 3:53 السابع عشر من أغسطس 2021 التي نصت على الآتي "يا له من توقيت سيء ، فبينما تم تسليم أفغانستان إلى طالبان حدث انقلاب على الديمقراطية التونسية للتخلص من حزب النهضة. للأسف الكثير من الحركات الإسلامية ستندم لاتباعها نموذج حركة النهضة وليس نموذج طالبان، سيكون هذا الدرس الأسوأ على الإطلاق!"

نظراً لأن حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان يكمن في حقيقة أنها مترابطة وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف ، فمن المنطقي أن يتم التعامل مع جميع قضايا حقوق الإنسان بشكل عادل ومنصف وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام ، كحق لجميع الناس في كل مكان في العالم.

لذلك ، تعتبر المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً أن المعلومات المضللة والادعاءات الكاذبة تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تهدف إلى تشويه سمعة الأفراد أو المؤسسات أو البلدان أو قوانين محددة هي في حد ذاتها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وفقاً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان.

وبالتالي ، فإن تبني المعلومات المضللة ، بما في ذلك التقارير والادعاءات الكاذبة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة دون تمحيص والتحقق من صحتها وخلفياتها ودوافعها ، يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق المؤسسات والقوانين والحكومات. كما أنه يؤثر على مصداقية هذه المنظمات والهيئات الدولية المعنية.

وفي هذا السياق نلاحظ أن حملات التضليل والتشويه ضد المجلس الانتقالي والإمارات العربية المتحدة، من خلال الشائعات والادعاءات المفبركة والتقارير الكاذبة ذات الدوافع السياسية التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين، سواء عبر قناة الجزيرة، أو عبر قنواتهم الفضائية التي تبث من اسطنبول والرياض، أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تنشيط عمل المنظمات غير الحكومية التابعة لها والتي أنشأتها لهذا الغرض.

وهكذا فإن تقارير المنظمات الدولية الغير حكومية بما فيها تقارير منظمة العفو الدولية، وتقارير هيومن رايتس ووتش، وتقارير فريق الخبراء البارزين حول اليمن فقد أثبتت نجاح المنظمات المحلية والإقليمية التابعة للإخوان المسلمين في تضليلهم ودفعت هذه المنظمات والهيئات الدولية الى تبني ما يصل إليها من إدعاءات دون التحقق من حقيقة تلك الادعاءات ودوافعها. ونورد فيما يلي بعض الحالات كنماذج لمثل تلك الإدعاءات المضللة والمفبركة وذات الدوافع السياسية بهدف التشهير بالجهات المستهدفة:

الحالة الأولى: الادعاءات بوجود سجون سرية في عدن

تضمنت العديد من التقارير الصادرة عن هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، فضلاً عن تقارير فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن التي تضمنت مزاعم عن وجود سجون سرية في عدن وإدعاءات حول أعمال التعذيب والاختفاء القسري وتُداء الجنسي.

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً:

تأكد للمنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً أن ما ورد من ادعاءات حول وجود سجون سرية هي مزاعم مزيفة ومفبركة وملفقة ذات دوافع سياسية، خاصة وأن من نشطاء الإخوان المسلمين في اليمن هم مصدر المعلومات والتقارير المضللة، حيث تتبناها كل من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وكذا فريق الخبراء البارزين حول اليمن دون التدقيق في دوافعها و صحتها، وأهدافها الحقيقية.

نظراً إلى أن هذه الادعاءات استندت إلى ما ذكره فريق الخبراء البارزين ب"الأسباب المعقولة للإعتقاد" وليس إلى أدلة تم الوصول إليها مباشرة من قبل فريق الخبراء البارزين، طلبت المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً تأكيداً على هذه الادعاءات من المنظمات غير الحكومية المستقلة، بما في ذلك الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تتألف من 12 منظمة غير حكومية مقرها عدن، والمنتشرة في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية.

تولت الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان بدورها تشكيل فريق لتقصي الحقائق. ونسقت مع الجهات الأمنية ذات العلاقة لتسهيل مهمة التحقيق، ثم قام الفريق بزيارة السجون وأجرى مقابلات مع المعننين وعقد لقاءات مع السجناء. ثم عُرضت علينا نتائج التحقيق الذي أحالته المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً إلى فريق الخبراء البارزين في 24 نوفمبر 2020. يمكنك العثور على نسخة من نتائج التحقيق في الرابط التالي: (تجدون صورة من نتائج التحقيق في المرجع):⁷

الحالة الثانية: مزاعم عن سيطرة دولة الإمارات على جزيرة سقطرى:

شنت جماعة الإخوان المسلمون حملة تضليلية مريبة عبر قنواتهم ووسائل التواصل الاجتماعي ضد دور دولة الإمارات العربية المتحدة في اليمن تدعي بأن هناك قاعدة عسكرية إماراتية في سقطرى بالتنسيق مع إسرائيل عبر حسابات حقيقية ومئات الحسابات الوهمية، كما تناولت كل من هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة رادار لحقوق الإنسان في تقاريرها إدعاءات حول ما أسموها "انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في سقطرى".

<https://ioldc.org/api/static/publications/8b03868f6522f19cd5f0bbc593958920.pdf>⁷

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا:

تأتي حملات التضليل الإعلامي ضمن سلسلة طويلة ومتكررة لتشويه دور الإمارات ومساهمتها الفعالة في استقرار الأمن وتقديم الدعم المادي والإنساني، حيث أكد أن دولة الإمارات قد بذلت قصارى جهدها لمساعدة أهالي الجزيرة في دعم المشاريع التنموية والخدمات التي تقدمها مؤسسة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة خليفة الإنسانية في كافة المجالات سواء التعليمية أو الصحية وتوفير كافة وسائل الصيد الحديثة، وقد سبق أن كشفت عدة تقارير خلال السنوات الماضية عن محاولات جلب المئات من عناصر داعش عبر طائرات خاصة من سوريا بالتنسيق مع حزب الإصلاح وقطر وتركيا.

خلال شهر مايو 2021 ، حققت المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا في هذه الادعاءات على الأرض ، حيث دحض ناشطون من أهالي سقطرى كل الشائعات التي تناقلتها وسائل إعلام الإخوان لتشويه دور الإمارات الإنساني في سقطرى، وأكدوا أن الشائعات حول عسكرة الجزيرة لم تكن موجودة إلا في إعلام الإخوان أو مليشيا الحوثي. وفيما يلي مقتطفات من مقابلة مع محمد عبد الله ، المدير العام السابق لمكتب محافظ سقطرى ، الذي يدحض هذه الادعاءات والشائعات بالقول:

أن دولة الإمارات لها فضل كبير على أهالي سقطرى ، وهي الرائدة التي وقفت مع أهل سقطرى وأخرجتهم من الواقع المرير، ودعمتهم في مختلف المجالات. أما ما يشاع عن وجود قاعدة عسكرية إماراتية في سقطرى، فهذا غير صحيح. لا توجد قاعدة عسكرية في سقطرى إطلاقاً، وما يتم تداوله ليس إلا "هجوم منهجي وهادف" من قبل تنظيم الإخوان الإرهابي ، لتشويه دور العمل الإنساني للصليب الأحمر الإماراتي.

كما أضاف: "نحن أبناء سقطرى لم نر أيًا من هذه الشائعات ، ولا يوجد مطلقًا أي عسكري إماراتي في سقطرى باستثناء العاملين في المجال الإنساني من مؤسسة خليفة للعمل الإنساني". وتابع: "دور الإمارات ملموس لمسهم المواطن البسيط في سقطرى في كافة مناحي الحياة ، وتقديرنا الكبير لدولة الإمارات وقيادتها المخلصة وشعبها الشقيق".

وفي نبرة ساخرة نفى عبدالله ما تردد عن وجود إسرائيليين وقاعدة عسكرية إسرائيلية في سقطرى ، مؤكداً أنها افتراءات لا وجود لها إلا في إعلام الإخوان المسلمين.

الحالة الثالثة: ادعاءات حول تقاعس دولة الإمارات عن اتخاذ إجراءات لحماية المهاجرين والسجناء من كوفيد-19:

1. في 10 أبريل 2020 ، نشرت منظمة العفو الدولية على موقعها الإلكتروني رسالة مفتوحة موقعة من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش و 14 منظمة أخرى موجهة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة ، تحت مرجع: MDE 2020/2169/25 ، والتي تضمنت "نحن قلقون بشأن النقص النسبي في المعلومات حول انتشار فيروس كورونا في الإمارات العربية المتحدة. نود أن ننتهز هذه الفرصة لتذكيركم بأن الحكومات مسؤولة عن توفير المعلومات اللازمة لحماية وتعزيز الحقوق ، بما في ذلك الحق في الصحة الجيدة".

كما نصت الرسالة على ما يلي: "... لكي تكون الاستجابة لتفشي Covid-19 صحيحة ، من الضروري التأكد من توفر المعلومات الصحيحة والمحدثة حول الفيروس ، وكذلك الوصول إلى الخدمات وأسباب التقصير في تقديم الخدمات والجوانب الأخرى للمواجهة لتفشي المرض."⁸

2. في 10 يونيو 2020 ، دعت هيومن رايتس ووتش حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى اتخاذ عدة خطوات لحماية العمال المهاجرين بشكل كاف من انتشار فيروس كورونا ، بما في ذلك أماكن الاحتجاز وإيواء العمال المهاجرين. وأن السلطات لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع انتشار الفيروس. قال مايكل بيج ، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش ، إن التقرير أشار إلى أنه "ينبغي للسلطات الإماراتية أن تكون صريحة بشأن ما يجري وأن تتحرك بسرعة لتجنب انتشار أوسع للفيروس ، والذي قد يعرض حياة السجناء للخطر."⁹

<https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2521692020ARABIC.pdf>⁸

<https://www.hrw.org/ar/news/2020/06/10/375372>⁹

<https://www.hrw.org/news/2020/06/10/uae-reported-covid-19-prison-outbreaks>

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً:

تعتقد المنظمة الدولية لأقل البلدان نمواً أن الرسالة المفتوحة التي أرسلتها هذه المنظمات والبيان الصادر عن هيومن رايتس ووتش تعكس حملة ممنهجة تهدف إلى التضليل الإعلامي بالإضافة إلى تشويه سمعة الإمارات، خاصة أن الإمارات تعاملت مع كوفيد-19 منذ البداية بأعلى درجات الجدية والشفافية، وكان النموذج الإماراتي في طليعة الدول التي بادرت بمواجهة واحتواء كوفيد-19.

وتعتقد المنظمة الدولية للدول الأقل نمواً، خلافاً لما جاء في البيان والخطاب المفتوح، أن الإجراءات التي اتخذها الموقف الإنساني لدولة الإمارات من خلال توفير نظام رعاية صحية متكامل لا يفرق بين العرق أو الدين أو الجنس، بالإضافة إلى مد يد العون للعديد من الدول حيث قامت الدولة بإجلاء مواطني هذه الدول، الذين يبلغ عددهم 215 دولة، من مقاطعة هوبي الصينية، بؤرة تفشي الفيروس، لتزويدهم بأفضل رعاية صحية في أبوظبي.

واليوم تحتل الإمارات المرتبة العاشرة عالمياً في فعالية علاج المصابين بالفيروس، حيث عملت الإمارات وفق نهج استباقي لتحقيق الشفاء المستدام من "كوفيد-19" من خلال توفير اللقاح لجميع المواطنين والمقيمين.

منذ بدء جائحة كوفيد-19 التزمت دولة الإمارات مبدأ "الصحة أولوية" و من أجل سلامة وصحة جميع فئات المجتمع عززت الدولة القطاع الصحي ودعمته بالكوادر الطبية المؤهلة إلى جانب إنشاء المستشفيات التخصصية في زمن قياسي لتتبنى أحدث الممارسات الصحية بكفاءة عالية ومواجهة كوفيد-19.

كشفت إحصاءات رسمية صادرة عن وزارة الصحة الإماراتية الآتي:

1. بلغ عدد فحوص PCR في دولة الإمارات، نحو 60 مليون فحص استباقي للكشف عن فيروس كورونا.
2. ارتفاع معدل حالات الشفاء المسجلة منذ بداية الشهر الجاري، لتصل إلى 97.15% من إجمالي حالات الإصابة المسجلة منذ بداية الجائحة.
3. بلغ إجمالي الجرعات من لقاح كورونا، نحو 15.8 مليون جرعة، ما أسهم في حفاظ الإمارات على مركزها الأول عربياً، والمتقدم عالمياً، لأفضل الدول مرونة في التعامل مع الجائحة.
4. بلغت النسبة المئوية متلقي جرعتي لقاح 70.96% من إجمالي السكان.

ويبقى السؤال موجه لهاتين المنظمتين، هل أصدرتا بيانات، أو بعثتا رسائل مفتوحة الى بقية الدول، وبالذات الى تلك التي لم تتخذ الإجراءات للتصدي لكوفيد-19؟

الحالة الرابعة: إدعاء هيومن رايتس ووتش أن " قانون الإرهاب الإماراتي يهدد حياة وحرية الأفراد:

في 3 ديسمبر 2014 ، شنت السيدة سارة ليا ويتسن، رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش هجوماً على قانون الإرهاب رقم 7 لسنة 2014 الصادر عن الإمارات ، واصفة إياه بالقانون "البشع" وقالت أن "الإمارات العربية المتحدة تدعي أنها حليف رئيسي في مكافحة التطرف العنيف ، لكنها أصدرت للتو قانوناً عنيفاً ومتطرفاً خاصاً بها".

كما ذكرت أن "هذا القانون الرهيب وعواقبه الوخيمة المحتملة يجب أن يزعج حلفاء الإمارات الغربيين، وأن عليهم إثارة المخاوف التي طال انتظارها بشأن السجل الحقوقي السيئ للبلاد".

وصرحت "في الإمارات العربية المتحدة الآن أن تكون معنا أو أنك إرهابي " مضيفة "بينما تعلن الإمارات للعالم أنها تقود الحرب ضد الإيديولوجيات المتطرفة ، فقد مكّنت محاكمها من إصدار أمر بقتل الأشخاص الذين تعتبرهم معارضين للمبادئ الإسلامية.¹⁰

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً:

أولاً: بخصوص تصريح المنظمة بأن دولة الإمارات "أصدرت القانون لتمكينها من القيام بما أسمته" لتمكين محاكمها من الحكم بالإعدام على من تعتبرهم مخالفين لمبادئ الإسلام".

في الواقع ، أصدرت الإمارات قانون مكافحة التمييز والكراهية وازدراء الأديان لعام 2015. كما احتضنت العديد من الكنائس والمعابد اليهودية والبوذية التي تسمح للأفراد بممارسة شعائرتهم الدينية. بالإضافة إلى إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن بناء بيت العائلة الإبراهيمية الذي سيضم مسجداً وكنيسة وكنيساً ، بهدف إرسال رسالة موحدة حول أهمية التعايش السلمي والحوار بين الأديان وعدم السماح للجماعات المتطرفة والإرهابية. لاستغلال الخلافات الدينية لنشر العنف والكراهية.

¹⁰ <https://www.hrw.org/ar/news/2014/12/03/265077>

أطلق على مسجد الشيخ محمد بن زايد تسمية مريم أم عيسى ، وذلك لترسيخ الروابط الإنسانية بين أتباع الديانات والقواسم المشتركة بين الديانات السماوية.

كما استضافت مؤتمر الأخوة الإنسانية في 4 فبراير 2019 في أبوظبي ، بهدف تفعيل الحوار حول التعايش والأخوة بين الأديان والثقافات المختلفة وسبل تعزيز هذه القيم عالمياً ، ومكافحة التطرف وسلبياته ، وتعزيز العلاقات الإنسانية. على أساس احترام الاختلاف. وأصدر المؤتمر "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والتعايش في المؤتمر".

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارًا بإعلان 4 فبراير "اليوم العالمي للأخوة الإنسانية" ويحتفل المجتمع الدولي بهذا اليوم سنويًا اعتبارًا من عام 2021. وأشار القرار إلى الاجتماع الذي عقد بين الإمام الأكبر الدكتور أحمد آل- الطيب شيخ الأزهر الشريف ، وقداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية في 4 فبراير 2019 في أبوظبي ، والتي أسفرت عن توقيع "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام والتعايش العالمي".

ثانياً: بخصوص وصفها لقانون الإرهاب الإماراتي بـ "القبيح". وتؤمن الرابطة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة بأنه لا بد من التذكير هنا بأن الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لمواجهة التطرف والإرهاب قد انطلقت من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتطرف ، وأن القوانين الصادرة عن دولة الإمارات قد جددت التزامها بالقرارات الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمواجهة ومكافحة الإرهاب ومحاربة الأيديولوجيات المتطرفة.

كما أصدرت دولة الإمارات قوانين وتشريعات أخرى لتجريم أي عناصر مرتبطة بالمنظمات الإرهابية ، بما في ذلك قانون مكافحة جرائم الإرهاب لعام 2014 ، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2012 ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة. قانون وإصدار لائحة محلية للكيانات الإرهابية ، وذلك تنفيذاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب.

من الطبيعي أن تصدر دولة الإمارات هذه القوانين لتجديد التزامها بقرارات مجلس الأمن التالية:

القرار 2395 (2017) والقرار 1535 (2004) و 1787 (2007) والقرار 1805 (2008) والقرار 1963 (2010) والقرار 2129 (2013)، والقرار 1373 (2001)، و 1267 (1999) والقرار 11325 (2000) والقرار 1368 (2001) و 1566 (2004) و 1624 (2005) و 1894 (2009) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2133 (2014) و 2150 (2014) و 2170 (2014) و 2178 (2014) و 2195 (2015) و 2199 (2013)

(2015) و (2015) 2220 و (2015) 2242 و (2015) 2249 و (2015) 2253 و (2016) 2309 و (2016) 2322 و (2016) 2331 و (2016) 2341 و (2017) 2347 و (2017) 2354 و (2017) 2368 و (2017) 2370 و (2017) 2379 و (2017) 2388.

وقد نصت هذه القرارات بمجملها ضمن جملة أمور على ما يلي:

1. مطالبة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة، عملاً بالقانون الدولي، لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وإذ يشدد كذلك على أن مكافحة التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك منع نشر الفكر المتطرف بين الأفراد وتجنيدهم وتعبئتهم لينضموا إلى الجماعات الإرهابية، تشكل عاملاً أساسياً من عوامل التصدي للخطر الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، بطريقة متوازنة على النحو المبين في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.
2. مطالبة الدول الأعضاء باستخدام نهج قائم على درء المخاطر لمنع الإرهابيين من إساءة استخدام المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح والخيرية لصالحهم. وطالب الدول الأعضاء بمكافحة الاستخدام المتزايد للإرهابيين ومؤيديهم في المجتمع المعولم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ولا سيما الإنترنت، لأغراض التجنيد والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، وكذلك لتمويل وتخطيط و التحضير لأنشطتها، والتأكيد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء في منع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا والاتصالات والموارد للتحريض على دعم الأعمال الإرهابية، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للالتزامات القائمة الأخرى بموجب القانون الدولي.
3. مطالبة الدول الأعضاء النظر في وضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب وآليات فعالة لتنفيذها، بما في ذلك الاهتمام بالظروف المؤدية إلى الإرهاب، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. يحظر على رعاياها أو أي أشخاص وكيانات داخل أراضيها من توفير أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو خدمات أخرى تتعلق بهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح المنظمات الإرهابية أو الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك التجنيد والتدريب والسفر، حتى لو لم تكن مرتبطة بعمل إرهابي معين.

قارنت المنظمة الدولية لأقل البلدان نموا مواد قانون الإمارات لمكافحة الإرهاب بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ووجدت أن قانون الإمارات للإرهاب يندرج في نفس سياق هذه القرارات ، ولضمان التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بذلك. القرارات الدولية ذات الصلة.

وهكذا ، يتبادر لدينا سؤال موجه لمديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش هل سبق وأن هاجمت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة قبل الهجوم على قانون مكافحة الإرهاب الإماراتي؟...

الحالة الخامسة: إدعاء منظمة العفو الدولية بأن واقع الإمارات (و واقع أكثر قبحا بكثير):

استعرض التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في الوثيقة رقم MDE 25/018/2014 حول دولة الإمارات العربية صورة لمدينة دبي، تلاها فقرتين في مقدمة التقرير تستعرض التطور الذي حققته دولة الإمارات، تقول بالنص إن ما وراء رونق مدينته دبي "و واقع أكثر قبحا بكثير".¹¹

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا:

إن وصف واقع الإمارات بأنه "واقع أكثر قبحا بكثير" الذي جاء في الفقرتين الأولى والثانية في مقدمة التقرير اللتين تضمنتا عرضا لمدينة دبي وبرج خليفة، إنما يضع منظمة العفو الدولية وكأنها طرف في الصراع الذي يدور رحاه بين الإمارات والإخوان المسلمين، كما يعكس تورط هذه المنظمة في عدم الالتزام بمعايير حقوق الإنسان عند كتابة التقارير، ويفقد مصداقيتها لدى من يطلع على مقدمة التقرير التي تلت صورة المدينة كما هي موجودة في التقرير.

لذلك، ترى المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا، أن ما تحققه الدول من إنجازات في البنية التحتية لأي بلد، وأي تقدم اقتصادي أو تكنولوجي، أو إصدار قوانين تتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات أو مكافحة التمييز والكرهية وقانون مكافحة الإرهاب، إنما تأتي في خدمة المجتمع وتلبي مطامح حقوق الإنسان، ولا ينبغي سوى الإشادة بها وتشجيعها.

وهكذا، ترى المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا أن تقوم منظمة باستخدام تعبير "أن واقع الإمارات أكثر قبحا بكثير" لغة مخالفة لمعايير كتابة التقارير، ونعت دولة مثل الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت صورة مصغرة للعالم بأطيافه العرقية والدينية والثقافية والحضارية المتنوعة بهذا الوصف الفج، خاصة وأنها قد أرسى دعائم التسامح ونبذ التطرف والكرهية والإرهاب وازدراء

¹¹ <https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/MDE2500182014ENGLISH.pdf>

الأديان بين جميع فئات السكان، لذلك لا بد لنا من التطرق بإيجاز لتوضيح طبيعة المنظومة التي تنظم العلاقات فيهما أسمته منظمة العفو الدولية بـ "واقع أكثر قبحا بكثير":

وهنا يجب أن نتناول بإيجاز طبيعة النظام الذي ينظم العلاقات في واقع الإمارات العربية المتحدة، الذي وصفته منظمة العفو الدولية بأنه "واقع أكثر بشاعة"، إضافة إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حققته الإمارات لمختلف سكانها، حيث أصبحت في طليعة الدول المتقدمة التي اتخذت إجراءات للوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي يتلخص أهمها فيما يلي:

1. لاحظت المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً أن دولة الإمارات تعتبر حاضنة لقيم التسامح والسلم، والأمان، والتعددية الثقافية، حيث تضم أكثر من 8 مليون أجنبي من 200 جنسية، وقد كفلت قوانين دولة الإمارات للجميع العدل والاحترام والمساواة، وجرّمت الكراهية والعصبية، وأسباب الفرقة والاختلاف. كما بذلت جهوداً لا يستهان بها في علاج التطرف والإرهاب، عبر إنشاء المنصات التي تكافح التطرف ومن هذه المنصات مركز هداية ومركز صواب، وغيرها من المنصات التي تساهم في الحد من انتشار التطرف ومحاربة الأفكار المضللة التي تروجها التنظيمات المتطرفة.

2. كما أن قانون مكافحة التمييز والكراهية قد يؤكد على إثراء ثقافة التسامح العالمي، ومواجهة مظاهر التمييز والعنصرية، أيّاً كانت طبيعتها، عرقية، أو دينية، أو ثقافية.، حيث يجرم القانون الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة أشكال التمييز كافة، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير، كما يحظر قانون مكافحة التمييز والكراهية التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملة، أو الطائفة، أو العرق، أو اللون، أو الأصل.

3. كما يجرم القانون كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات، أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات من خلال نشره على شبكة المعلومات، أو شبكات الاتصالات، أو المواقع الإلكترونية، أو المواد الصناعية، أو وسائل تقنية المعلومات، أو أية وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وذلك بمختلف طرق التعبير كالقول، أو الكتابة، أو الرسم.

4. كما أطلقت في نوفمبر 2017، تسمية أجمل جسر مشاة في إمارة دبي على القناة المائية الجديدة بجسر التسامح، وذلك لإبراز قيمة التسامح في دولة الإمارات التي تربط جسوراً بين أكثر من 200 جنسية يتعايشون على أرضها في سلام ومحبة.

5. وتجسيدا لنهج التسامح، تم استحداث منصب وزير دولة للتسامح في فبراير 2016، كما تم إنشاء المعهد الدولي للتسامح الذي أطلقته دولة الإمارات عام 2017 لترسيخ ثقافة الانفتاح والحوار الحضاري، ونبذ التعصب والتطرف والانغلاق الفكري، وكل مظاهر التمييز بين الناس بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة.

6. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتماد عام 2019 عاما للتسامح لنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي واحترام التعددية الثقافية و الدينية وتعزيز القيم العالمية، و استضافت لقاء الأخوة الإنسانية التاريخي في أبوظبي، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت قراراً بالإجماع يعلن يوم 4 فبراير "اليوم الدولي للأخوة الإنسانية"، أشارت فيه إلى اللقاء الذي عُقد بين الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، وقداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية بتاريخ 4 فبراير 2019 في أبوظبي، والذي أسفر عن التوقيع على "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك". بالإضافة إلى ذلك ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 4 شباط / فبراير اليوم الدولي للأخوة الإنسانية ، بقرارها 200/75.

الحالة السادسة: إدعاءات منظمة العفو الدولية بأن إصدار دولة الإمارات لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون مكافحة التمييز والكراهية وقانون مكافحة الإرهاب قد زاد من تقليص الحق في حرية التعبير:

اعتبر التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في 23 فبراير 2016 في الوثيقة رقم POL 10/2552/2016 حول دولة الإمارات العربية المتحدة " أن صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون مكافحة التمييز والكراهية وقانون مكافحة الإرهاب، كانت قد زادت من تقليص الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

وأدانت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في التقارير والبيانات الأخرى ، حبس السيد أحمد منصور وآخرين لانتمائهم إلى حزب الإصلاح المحظور بموجب هذه القوانين.¹²

ملاحظات المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا:

1. لاحظت المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا أنه، كان يفترض على هذه المنظمات أن تشيد بإصدار قانون مكافحة التمييز والكرهية وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون مكافحة الإرهاب، التي أصدرتها دولة الإمارات في سياق قرارات كانت قد أصدرتها هيئات الأمم المتحدة بدأ من مجلس حقوق الإنسان، مروراً بالجمعية العامة للأمم المتحدة وانتهاءً بمجلس الأمن، تحت الدول الأعضاء أن تتخذ كافة الإجراءات للتصدي لهذه الظواهر، وكان ينبغي على هذه المنظمة أن تطلب من بقية الدول أن تحذو حذو الإمارات العربية المتحدة، بدلا من تضليل الرأي العام بالقول "أن هذه القوانين قد زادت من تقليص الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والقبض على منتقدي الحكومة ومحاكمتهم".

2. وفيما يتعلق بالادعاءات القبض على الأخوات الثلاث السويدي بتهمة الانتماء لجمعية الإصلاح ذات الصلة بجماعة الإخوان المسلمون والتي تم تصنيفها كمنظمة إرهابية التي سبق أن تأمرت على قلب نظام الحكم في الإمارات لصالح الإخوان المسلمين، وتؤكد للبيان بعد ذلك بأنه تم استدعائهم وخضعت للتحقيق وتم إطلاق سراحهم.

3. وفيما يتعلق بالادعاءات الواردة في تقارير هذه المنظمات حول العديد من المحكوم عليه بالسجن لفترات متفاوتة باعتبارهم سجناء رأي، فقد اتضح للمنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا، أن المحكوم عليهم بموجب القوانين من قبل المحكمة الفدرالية العليا في عام 2013 بتهمة انضمامهم إلى جهات كانت تنوي الاستيلاء على السلطة.

4. فيما يتعلق بأولئك الذين تم الحكم عليهم بالسجن لاحقا بتهمة التنسيق مع أفراد ومنظمات وكيانات ومؤسسات تتواجد خارج الإمارات لتشويه صورة الدولة ونشر أفكارهم

¹² <https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1025522016ARABIC.PDF>

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1025522016ENGLISH.PDF>

المفبركة عبر تلك المنظمات ووسائل الإعلام وعبر شبكة الإنترنت. بما فيهم أحمد منصور الذي تم اعتقاله في مارس 2017 بتهمة خدمة أجندة تنشر الكراهية والطائفية، والعمل على زعزعة الاستقرار عبر الترويج للمعلومات الكاذبة والمضللة.

5. من خلال ادعاء منظمة العفو الدولية (أمستي انترناشنال) وهيومن رايتس ووتش بأن جمعية الإصلاح حركة سياسية سلمية تطالب بإصلاحات سياسية. والحقيقة أن الأحكام الصادرة بحق عدد من المتهمين جاءت بسبب انتمائهم لجمعية الإصلاح ذات الصلة بجماعة الإخوان المسلمون، والتي تم تصنيفها كمنظمة إرهابية التي سبق أن تأمرت على قلب نظام الحكم في الإمارات لصالح الإخوان المسلمين، كان على المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً أن تبحث في خلفية وأبعاد المسألة، فوجدت الحثيات التالية:

- منذ الخمسينيات والستينيات عملت دولة الإمارات على توظيف أعداد كبيرة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من مصر وغيرها في الوظائف وبالذات في قطاعي التعليم والقضاء حيث كان للمتعاطفين مع الإخوان دور كبير في التأثير على التنمية الثقافية في البلاد، مما أدى في النهاية إلى ظهور مجموعة محلية من الإخوان الإماراتيين.

- في بداية السبعينيات، عندما بدأ توافد الطلاب الإماراتيين العائدين من الدراسة في الخارج، فقد جلبوا معهم فكرة إنشاء فريق لتنظيم أنشطة مماثلة لتلك التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين في البلدان التي درسوا فيها. تم الإعلان عن التنظيم الرسمي لإخوان الإمارات عام 1974 تحت اسم جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي، وتم تأسيس فروع أخرى لها في رأس الخيمة والفجيرة في عجمان، كما عملوا أيضاً تحت مظلة جمعية الإرشاد والاستشارات الاجتماعية (إرشاد).

- شغل الإخوان المسلمين (جمعية الإصلاح) مقعدين في تشكيل أول حكومة إماراتية مستقلة عام 1971 وازدهر نشاط الإخوان في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال منحهم مناصب في الحكومة التي سمحت لهم بمنبر يمكنهم من خلاله ترسيخ سياساتهم.

- في عام 1977، تمكن الإخوان من التأثير على الشباب من خلال الأنشطة الطلابية وأسسوا اتحاد طلاب الإمارات، حيث سيطرت جمعية الإصلاح على الانتخابات الطلابية حتى عام 1992. وفي ذلك الوقت، وفي عام 2012 بدأت الحكومة في محاولة منع تسييس الجامعات حيث استبدلت الاتحاد بمجالس طلابية يتم المنافسة عليها من قبل أفراد وليس كتل سياسية.
- وفي عام 1979 أصبح ممثل جمعية الإصلاح يشغل وزيراً للتربية والتعليم ومستشاراً لجامعة الإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 1977 وحتى عام 1983، كان رئيس جمعية «الإصلاح والتوجيه الاجتماعي» يعمل موجهاً لتقسيم المناهج الدراسية الوطنية. باختصار، فقد كان الجزء الأساسي ضمن جهود التوعية الإخوانية يتم عبر مجلتهم، الإصلاح، التي تم افتتاحها في عام 1978.
- في عام 1982 أصبح شعار مجلة جمعية الإصلاح «بالإسلام نحرر بلاد الإسلام ونوقف الظلم فيها، الطغاة يخافون منا بسبب الإسلام». ومع نهاية الثمانينيات عملت الحكومة على الإشراف على ساحة نفوذ الإخوان المسلمين. للحد من إشاعة الموضوعات المثيرة للجدل والحساسية الطائفية.
- بحلول التسعينيات، كانت جمعية الإصلاح (الإخوان المسلمين) قد أصبحت «الجهة الفاعلة غير الحكومية الأكثر تنظيمًا في البلاد»، مستندة إلى رأس مالها السياسي الكبير بسبب مواقف أعضائها البارزين في قطاعي التعليم والقضاء، وأصبحت الحكومة تنظر إلى قطاعي التعليم والقضاء في الإمارات أنهما بمثابة دولة داخل الدولة، مما دفعها إلى فرض قيوداً على النشاط السياسي لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين.
- في بداية التسعينيات، زعمت التحقيقات من قبل الأجهزة الأمنية المصرية أن الأفراد المتورطين في الجهاد الإسلامي المصري قد تلقوا التبرعات النقدية من قبل لجنة الإغاثة والأنشطة الخارجية التابعة لجمعية الإصلاح الإماراتية. وهكذا إتضح للعيان بأن جماعة الإخوان المسلمين هي في جوهرها منظمة دولية يتحكم فيها المصريون،

وتستخدم الجماعات والفروع الخارجية لتعزيز قبضتها بهدف إنشاء دولة إسلامية موحدة.

■ خلال نفس الفترة، بدأت السلطات الإماراتية التحقيق في تأثير أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في قطاع التعليم، ولوحظ أن أعضاء جماعة الإخوان يسيطرون بشكل كبير على توزيع المنح التعليمية. في محاولة لاستعادة السلطة، قامت الحكومة بحل مجالس الجمعيات الإخوانية في عام 1994 ووضعها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتجميد أنشطتها الخارجية.

■ أصبحت العلاقة المتوترة بين الحكومة الإماراتية والإخوان أكثر صدامية في أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001. والحقيقة أن اثنين من الإسلاميين الإماراتيين تورطوا في حوادث جعل الحكومة أن تشدد قبضتها على التطرف الديني من أي نوع.

■ في عام 2003، بدأت الحكومة في تنظيم مباحثات بين ولي عهد أبوظبي الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان» والإخوان لإقناع المنظمة بوقف النشاط التنظيمي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطع علاقاتها مع التنظيم الدولي للإخوان، في مقابل أن تسمح الحكومة للجماعة بمواصلة عملها في الدعوة الإسلامية المعتدلة، ولكن بعد شهر من المحادثات، رفضت جمعية الإصلاح دعوة الحكومة.

■ في عام 2012، بناء على معلومات حذرت من مخاطر الإرهاب ومخططات تنظيم الإخوان في الإمارات للاستيلاء على الحكم في خلال السنوات القليلة المقبلة، تمكنت السلطات الإماراتية في يوليو 2012 عن تفكيك مجموعة تتبع تنظيم الإخوان اتهمتها بالتآمر ضد أمن الدولة، وتكوين جناح عسكري يخطط للاستيلاء على الحكم وإقامة دولة دينية وتلقي أموال من الخارج، كما اكتشفت خلية من تنظيم الإخوان المسلمين في مصر تضم سعوديين وإماراتيين كانوا يخططون لتنفيذ هجمات "إرهابية".

■ بحلول نهاية عام 2012، كان قد تم القبض على 94 عضواً في جمعية الإصلاح، وحكم على 69 منهم بالسجن مدداً تتراوح بين سبعة و15 سنة. وأدلى المتهمين باعترافات من

أعضاء جمعية الإصلاح المسجونين بأن منظمهم كان لها جناح مسلح وتهدف إلى قلب النظام القائم لإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية.

■ في نوفمبر 2014، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة ضمن 82 منظمة تعتبرها جماعات إرهابية شملت كل من القاعدة وداعش وجمعية الإصلاح في الإمارات وجماعة الإخوان المسلمين في مصر إضافة إلى منظمات دعوية مثل مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية.

■ تم حل جمعية الإصلاح وصنفت كمجموعة إرهابية. وتواصل المنظمة، في المقام الأول من الخارج، نشاطها عبر موقعها الإلكتروني في المطالبة بالإفراج عن أعضائها المعتقلين.

■ أثبتت الأحداث والشهادات استغلال تنظيم الإخوان المسلمين والتنظيمات المتطرفة جيل الشباب من خلال اللقاء المباشر في حلقات دراسية أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تحت شعار " التغيير ".

كنتيجة للحالات التي كشفناها كأثلة لنجاح حملات التضليل التي يقوم بها الإخوان المسلمين في استهداف دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الإنتقالي الجنوبي، سواء على مستوى عبر الألة الإعلامية الضخمة التي يملكونها ودعم بعض الدول، أو عبر المنظمات غير الحكومية التي أنشأوها لتتولى تقديم الإدعاءات والتقارير الى منظمات دولية غير حكومية وإلى منظومة الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. يمكن أن نتطرق بإيجاز لأسباب استهداف دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الإنتقالي الجنوبي على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بأسباب الهجمة التي يتعرض لها المجلس الإنتقالي الجنوبي من قبل الإخوان المسلمين، فإنها تعود إلى ان المجلس يجسد في مواقفه إرادة شعب الجنوب في استعادة دولته المستقلة في حدود ما قبل عام 1990، ويقاوم الجماعات الإرهابية في جنوب اليمن، وهو الأمر الذي يزعم الإخوان المسلمين الذين يسعون باسم الحكومة الشرعية الى السيطرة على الجنوب وإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

ثانياً: أما سبب الحملة الممنهجة والمريبة التي يشنها تنظيم الإخوان المسلمين ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالذات عبر قناة الجزيرة التي تسلط الضوء على الجماعات الإرهابية المحظورة في الإمارات بناءً على عدد من الأكاذيب حول الحريات العامة والخاصة في الإمارات، وكذا عبر القنوات الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذا من خلال التقارير المزيفة التي تقدمها المنظمات التابعة للإخوان المسلمين من خلال تقديم معلومات مزيفة، فإنها تعود إلى الأسباب التالية:

1. بعد أن فتحت الإمارات أبوابها للإخوان إلى أن اكتسبوا قوة وتأثيراً امتد إلى داخل المؤسسات، بات يُنظر إليهم منذ بدايات الألفية الجديدة باعتبارهم يشكلون تهديداً على الأمن والاستقرار ومنطلقاً لإشاعة التطرف الذي يمكن أن يمهد الطريق لأنشطة إرهابية في البلاد، لذا راهنت على التخلص من الإخوان المسلمين في الداخل ومواجهتهم في الخارج، حيث حضرت جمعية الإصلاح وأدرجتها في قائمة التنظيمات الإرهابية لارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين المصرية.

2. تقوم سياسة الإمارات الخارجية على محاربة الإسلام السياسي بشتى صوره، مستهدفة الإخوان المسلمين بشكل أساسي، فليس هناك أي مجال في نظرها للمساومة، وهو الأمر الذي وضع الإمارات في مواجهة مباشرة مع قطر وتركيا، حيث أفادت التقارير إن قطر خصصت ملايين الدولارات لتنشيط حملتها الدعائية ضد الإمارات، ودعت إلى التركيز على إقحام ولي عهد أبوظبي بمناسبة وبغير مناسبة في كل التسجيلات، والمقالات وأفلام الفيديو والتدوينات.

3. بسبب مقارنة سياستها الداخلية والخارجية القائمة على محاربة الإسلام السياسي بكافة أشكاله، واستهداف جماعة الإخوان المسلمين بشكل أساسي، وإدراج جماعة الإخوان المسلمين وجماعاتها المحلية رسمياً في قائمة التنظيمات الإرهابية إلى جانب جبهة النصرة وداعش.

4. بسبب مشاركتها في حملة مناهضة الإرهاب وانضمامها إلى الحملة طويلة الأمد التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، باستخدام مقاتلين بلا طيار بشكل أساسي، وكذلك من خلال عمليات محددة تنفذها قواتها الخاصة. وفي هذا

السياق، شارك جنود إماراتيون منذ 2016 عامًا في عمليات اجتثاث أعشاش القاعدة في اليمن.

5. بسبب وقوفها إلى جانب المجلس الانتقالي الجنوبي العدو للددود لحزب الإصلاح الإسلامي ، ولهذا أصبح الشغل الشاغل لهذا الحزب هو إطلاق حملاته المضللة عبر قنواته الفضائية التي تبث من اسطنبول ومنها القنوات الحكومية الشرعية التي تبث من الرياض ، وكذلك من خلال مئات الآلاف من الحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي.

6. بسبب وقوفها إلى جانب جمهورية مصر العربية، ومساندتها الكاملة لثورة 30 يونيو المصرية، وللقوى الوطنية المدنية في دول الربيع العربي وهو ما تعتبره قطر ضرباً لمشروعها في التمكين لجماعة الإخوان المسلمين التي حظيت بدعم قطري تركي.

7. بسبب قطع أي شكل من أشكال المساعدات عن تونس منذ حكم حركة النهضة

8. وأخيراً بسبب وقوفها ضد الإخوان المسلمين في ليبيا منذ عام 2014 ، واضعة إياهم في نفس خندق تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش في ليبيا.

الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم نستنتج أنه لا توجد إجراءات عملية لمواجهة التضليل الإعلامي حتى اليوم ، مما يمكن ظاهرة التضليل الإعلامي ونشر ادعاءات كاذبة وملفقة عبر القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لتصبح قضية عالمية مثيرة للقلق ، و لتمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية ، بما في ذلك الجماعات المتطرفة أو الإرهابية ، من نشر المعلومات المضللة وتضخيمها بدوافع سياسية أو أيديولوجية أو تجارية كجزء من دعايتها لتعميق التطرف أو لاستهداف دول معينة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن حملات نشر المعلومات المضللة قد فاقت سرعة انتشارها وطبيعة محتواها، حيث أثبت الإخوان المسلمين قدرتهم الفائقة في تسخير الآلة الإعلامية الضخمة من القيام بحملات تهدف إلى تضليل الرأي العام المحلي والدولي والى تأجيج الصراعات وزعزعة الامن والاستقرار وتفاقم الخصومات السياسية والانقسامات الطائفية، وكذا الترويج لأيديولوجيتهم العابرة للحدود والمرتبطة بأحلامهم الخاصة بإحياء دولة الخلافة الإسلامية.

ففي مجال حقوق الإنسان، فإن حملات التضليل التي يقوم بها جماعة الإخوان المسلمين تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال أذرعها الإعلامية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها تلك المنظمات التي تعتمد في عملها على العزف على أوتار الحريات، والاختفاء القسري، والتعذيب في السجون، قد نجحت في تضليل المنظمات الدولية الغير حكومية وكذا الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والدفع بها لتبني تلك الإدعاءات والتقارير المزيفة دون التأكد من صحتها وخلفياتها ودوافعها.

وفقاً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان، باعتبارها حجر الأساس في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وباعتبارها حقوق مترابطة، ومتشابكة، غير قابلة للتجزئة أو للتصرف، كما أنه يتعين معاملة جميع حالات حقوق الإنسان معاملة منصفة وعادلة، على قدم المساواة، وبالقدر نفسه من الاهتمام باعتبارها حق لكل الناس وفي كل مكان في العالم، فلا يحق لأي حكومة أو جماعة أو فرد القيام بأي شيء ينتهك حقوق الآخر.

إن من واجب الدول في المقام الأول احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتماشياً مع التزامها باحترام حقوق الإنسان، ينبغي للدول ألا تدلي ببيانات تعلم أو يفترض بصورة معقولة أن تعلم أنها بيانات كاذبة أو أن ترعاها أو تشجعها أو تنشرها، عملاً بالمادة 20(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر بالقانون أية دعاية للحرب وأية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

لذلك، فإن ما يقوم به الإخوان المسلمين ومن يقف وراءهم من دول العديد من الدوافع الشائنة، بما فيها الدوافع السياسية الكامنة وراء فبركة معلومات مزيفة، وادعاءات كاذبة ومضللة ونشرها عن قصد لإيذاء أو إلحاق الضرر، بالدولة أو المنظمة أو الشخصية العامة، مما يؤثر ذلك سلباً على سمعة الشخص أو الدولة أو الكيانات من غير الدول، كما يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على صنع القرار الدولي.

كما أن تبني مثل هذه المعلومات المضللة والادعاءات المزيفة تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تستهدف تشويه سمعة افراد أو مؤسسات أو دول أو قوانين بعينها يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق المؤسسات والقوانين والدول المفترى عليها، كما يؤثر على مهنية ومصداقية هذه المنظمات أو الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ومن هنا نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي، عانوا من حملات مكثفة وممنهجة من خلال التضليل والتشويه الذي يقوم به جماعة الإخوان بدافع سياسي، سواء عبر ماكنتهم الإعلامية الضخمة، أو عبر المنظمات غير الحكومية المحلية التي أنشأوها لهذا الغرض ، والتي تمكنت من تضليل بعض المنظمات الغير حكومية، أو بعض آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ويدفعونها لتبني هذه الادعاءات دون التأكيد من مصداقيتها ودوافعها وأبعادها.

كما نستنتج أن استخدام العبارات في تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، بما في ذلك وصف منظمة هيومن رايتس ووتش قانون مكافحة الإرهاب الإماراتي بأنه "بشع"، وكذا وصف منظمة العفو الدولية الإمارات بأنها "واقع أقيح بكثير"، كما أن حملة تشويه دور الإمارات في مواجهة كوفيد-19 يمكن أن يقودنا الى الإعتقاد الى أن المشكلة قد تجاوزت التضليل لتصبح في صلب أجنداء هاتين المنظمتين.

وأخيرا، فإن إطلاق المركبة الإماراتية إلى المريخ في 19 يوليو 2020، التي وصلت بنجاح إلى مدار حول المريخ في 9 فبراير 2021 في مهمة إجراء دراسة شاملة لمناخ المريخ وطبقاته المختلفة من الغلاف الجوي ، بما في ذلك الحصول على إجابات للأسئلة العلمية الرئيسية حول الغلاف الجوي للمريخ وأسباب فقدان غازات الهيدروجين والأكسجين من غلافه الجو، فلا نستبعد أن تقدم هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية على تبني مزاعم من منظمات تابعة للإخوان المسلمين بشأن انتهاكات الإمارات في المريخ إسوة بتبنيها مزاعم تقاعس الإمارات عن مواجهة كوفيد-19.

التوصيات:

توصي المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا:

1. مجلس حقوق الإنسان تعيين مقرر خاص لاتخاذ استراتيجيات فعالة لتوفير حماية أفضل للمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، ومنع التضليل الإعلامي والتقارير والادعاءات ذات الدوافع السياسية.
2. المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير العمل للتحضير لعقد منتدى دولي بشأن التضليل الإعلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأثيره على حقوق الإنسان.

3. الهيئة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان وضع معايير تحدد العلاقة بين الإسلام السياسي باعتباره قوة عنف مؤثرة على حقوق الإنسان وبين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.
4. منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش مطالبان الاعتذار عن المصطلحات المستخدمة في تقاريرهما وبياناتهما المتعلقة بالإمارات العربية المتحدة ، وعن حملتهما لتشويه سمعة الإمارات على وجه الخصوص فيما يتعلق بكوفيد-19.
5. كل من الجمهوريه اليمنيه ودوله قطر والجمهوريه التركيه اتخاذ الاجراءات لوقف حملات التضليل التي تقوم بها القنوات الفضائيه التابعه لها، أو تلك التي تبث من عواصمها ضد دوله الامارات العربيه المتحده والمجلس الانتقالي الجنوبي.